

هل تخفف زيادة ضريبة القيمة المضافة خسائر دول الخليج

حكومات المنطقة تسعى إلى التأقلم سريعا مع تداعيات الإغلاق وتراجع أسعار النفط

أثارت خطوة السعودية زيادة ضريبة القيمة المضافة الجدل بين أوساط المحللين بشأن قدرة حكومات دول الخليج العربي على تعويض التأثير المالي الكبير لأزمة وباء كورونا وما تبعه من تداعيات على سوق النفط رغم أن ثلاث دول لم تفرض هذه الضريبة حتى الآن.

لندن - طرحت مسالة إقدام الحكومة السعودية على زيادة ضريبة القيمة المضافة بداية من الشهر المقبل تساؤلات حول إمكانية أن يعود جزء من العوائد التي فقدتها بسبب فايروس كورونا وتراجع أسعار النفط. ولئن كانت الخطوة مهمة بحسب خبراء مجموعة أكسفورد بيزنس غروب، لكن لا يبدو أنها ذات تأثير متباين في بقية دول المنطقة، التي تفرض الضريبة وهي الإمارات والبحرين.

ويأتي هذا الجدل في الوقت الذي تم اتخاذ تدابير مالية واسعة النطاق في جميع دول الخليج بهدف تعويض تأثير الفايروس على الأفراد والشركات والاقتصاد.

وتهدف التدابير في المقام الأول إلى تحفيز النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص ودعم الجهات التي تكافح من أجل إدارة تدفقاتها النقدية والامتثال الضريبي.

وفي غضون ذلك، أعادت دولة الإمارات استرداد 20 في المئة من الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة المباعية في دبي وإلغاء الضمان المصرفي المطلوب عند القيام بالتخليص الجمركي وتخفيض يصل إلى 90 في المئة على الرسوم المرتبطة بتقديم المستندات الجمركية.

وخففت الحكومة الإماراتية من التزامات ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للشركات الأجنبية وتم فتح نافذة إعادة أموال من قبل مصلحة الضرائب الاتحادية لجميع الشركات الأجنبية المسجلة في الدولة لتلقي طلبات استرداد ضريبة القيمة المضافة للسلعة الضريبية للعام الماضي وذلك لغاية نهاية أغسطس المقبل.

ووضعت السعودية العديد من الإجراءات الضريبية التي تهدف إلى تخفيف العبء عن مجتمع الأعمال

وتتضمن الإجراءات الضريبية الطارئة تمديد مواعيد استحقاق الإقرارات الضريبية لعدة أشهر وتخفيض أو إلغاء العقوبات المفروضة على التأخير في تقديم الإقرارات الضريبية وقبول مدفوعات الضرائب على أقساط.

وفي حين أن هذه التغييرات ليست مصممة خصيصا للشركات الأصغر حجما والأكثر ضعفا في المنطقة، إلا أنها

وتتضمن الإجراءات الضريبية الطارئة تمديد مواعيد استحقاق الإقرارات الضريبية لعدة أشهر وتخفيض أو إلغاء العقوبات المفروضة على التأخير في تقديم الإقرارات الضريبية وقبول مدفوعات الضرائب على أقساط.

وفي حين أن هذه التغييرات ليست مصممة خصيصا للشركات الأصغر حجما والأكثر ضعفا في المنطقة، إلا أنها

وتتضمن الإجراءات الضريبية الطارئة تمديد مواعيد استحقاق الإقرارات الضريبية لعدة أشهر وتخفيض أو إلغاء العقوبات المفروضة على التأخير في تقديم الإقرارات الضريبية وقبول مدفوعات الضرائب على أقساط.

وفي حين أن هذه التغييرات ليست مصممة خصيصا للشركات الأصغر حجما والأكثر ضعفا في المنطقة، إلا أنها

وتتضمن الإجراءات الضريبية الطارئة تمديد مواعيد استحقاق الإقرارات الضريبية لعدة أشهر وتخفيض أو إلغاء العقوبات المفروضة على التأخير في تقديم الإقرارات الضريبية وقبول مدفوعات الضرائب على أقساط.

وفي حين أن هذه التغييرات ليست مصممة خصيصا للشركات الأصغر حجما والأكثر ضعفا في المنطقة، إلا أنها

وتتضمن الإجراءات الضريبية الطارئة تمديد مواعيد استحقاق الإقرارات الضريبية لعدة أشهر وتخفيض أو إلغاء العقوبات المفروضة على التأخير في تقديم الإقرارات الضريبية وقبول مدفوعات الضرائب على أقساط.

وفي حين أن هذه التغييرات ليست مصممة خصيصا للشركات الأصغر حجما والأكثر ضعفا في المنطقة، إلا أنها

وتتضمن الإجراءات الضريبية الطارئة تمديد مواعيد استحقاق الإقرارات الضريبية لعدة أشهر وتخفيض أو إلغاء العقوبات المفروضة على التأخير في تقديم الإقرارات الضريبية وقبول مدفوعات الضرائب على أقساط.

وفي حين أن هذه التغييرات ليست مصممة خصيصا للشركات الأصغر حجما والأكثر ضعفا في المنطقة، إلا أنها

وتتضمن الإجراءات الضريبية الطارئة تمديد مواعيد استحقاق الإقرارات الضريبية لعدة أشهر وتخفيض أو إلغاء العقوبات المفروضة على التأخير في تقديم الإقرارات الضريبية وقبول مدفوعات الضرائب على أقساط.

وفي حين أن هذه التغييرات ليست مصممة خصيصا للشركات الأصغر حجما والأكثر ضعفا في المنطقة، إلا أنها

وتتضمن الإجراءات الضريبية الطارئة تمديد مواعيد استحقاق الإقرارات الضريبية لعدة أشهر وتخفيض أو إلغاء العقوبات المفروضة على التأخير في تقديم الإقرارات الضريبية وقبول مدفوعات الضرائب على أقساط.

وفي حين أن هذه التغييرات ليست مصممة خصيصا للشركات الأصغر حجما والأكثر ضعفا في المنطقة، إلا أنها

وتتضمن الإجراءات الضريبية الطارئة تمديد مواعيد استحقاق الإقرارات الضريبية لعدة أشهر وتخفيض أو إلغاء العقوبات المفروضة على التأخير في تقديم الإقرارات الضريبية وقبول مدفوعات الضرائب على أقساط.



في ترقب مكاسب الإجراءات الاستثنائية

ومع ذلك، وفي أعقاب انهيار أسعار النفط منتصف 2014، بات خفض الإنفاق العام أمرا ملحا، وقد لقيت هذه الخطوة ترحيبا واسع النطاق من قبل العديد من مجتمعات الأعمال في المنطقة. ويضع رفع ضريبة القيمة المضافة السعودية على نفس مستوى دول مجموعة العشرين الأخرى على الرغم من أنها لا تزال أقل من المعدل العالمي لضريبة القيمة المضافة بنسبة 19.7 في المئة. وفي حين كان البعض قلقا في البداية من أن معدل الضريبة الجديد سيقلل من معنويات مجال الأعمال، فإن أبو نصير على ثقة من أن المسار طويل المدى لاقتصاد السعودية إيجابي بما يكفي لضمان استمرار تدفق رأس المال الدولي.

تبدأ الدول الثلاث الأخرى، وهي الكويت وسلطنة عمان وقطر تطبيقها حتى الآن. وجاءت الاتفاقية وسط ضغوط من هيئات دولية مثل صندوق النقد الدولي للحد من تذبذب الدول وتنفيذ البات مالية جديدة لتوسيع تدفقات الإيرادات عبر المنطقة. وتوقعت الاتفاقية على إقرار الضريبة كان مهما، حيث تضمن العقد الاجتماعي المتصل في دول الخليج أن تتدفق الثروة النشطة على المواطنين في شكل رواتب سخية من الدولة بالإضافة إلى إعانات الوقود والكهرباء. ولكن وجدت الحكومات صعوبة في تخفيض هذه الفوائد أو رفع ضريبة القيمة المضافة على السلع عندما كانت أسعار النفط مرتفعة.

العام المقبل في حال أبتت الزيادة الجديدة، ولم تقم برفع الضريبة مرة أخرى. وقالت وكالة موديز للتصنيف الائتماني إن الإجراءات السعودية وخاصة زيادة ضريبة القيمة المضافة ستساعد في تعويض جزء من خسائر الإيرادات الناتجة عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتراجع الإنتاج. وكانت دول مجلس التعاون الخليجي الست قد اتفقت في 2016 على تطبيق ضريبة قيمة مضافة على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات بنسبة خمسة في المئة. وتم العمل بهذه الضريبة في السعودية والإمارات في يناير 2018، وفي البحرين في يناير العام الماضي، بينما لم

المحلي، من بينها تمديد الموعد النهائي لتقديم الإقرارات الضريبية وتعديل الغرامات على جميع المدفوعات المتأخرة وإلغاء المغربيين من مختلف الرسوم. ومع ذلك، وفي اختلاف إقليمي كبير، أعلنت السعودية في مطلع الشهر الماضي أنها سترفع معدل ضريبة القيمة المضافة من 5 في المئة إلى 15 في المئة، اعتبارا من يوليو المقبل. وقال الرئيس التنفيذي لشركة الركان لاستشارات الضرائب عبدالمحسن الفراج لموقع زاوية السعودي إنه يتوقع أن تجني الرياض نحو 40 مليار ريال (10.7 مليار دولار) من ضريبة القيمة المضافة في ما تبقى من هذا العام. ورجح أن تحصل السعودية على عوائد تصل إلى 40 مليارا خلال



ويعتقد أن هذه التغييرات ليست مصممة خصيصا للشركات الأصغر حجما والأكثر ضعفا في المنطقة، إلا أنها

دبي تدمج محافظ استثمارية لتعزيز كفاءة إدارتها

وتعد مراس إحدى أبرز المطورين العقاريين بإمارة دبي، وكانت قد افتتحت في شهر أكتوبر 2017 منطقة لا مير الوجهة الشاطئية العالمية الجديدة في منطقة جميرا بدبي. ومن المتوقع أن تسهم هذه الخطوة في الاستفادة من الخبرات المتأصلة لدى الجانبين في سبيل الوصول إلى نجاحات جديدة في مسيرة تنويع الموارد الاقتصادية، وتعزيز التنافسية على مستوى عالمي. وستوفر الإستراتيجية الجديدة نقطة انطلاق لمرحلة قادمة من تعزيز قدرة حكومة دبي على تلبية الطلب العالمي المتزايد على الخدمات المتخصصة والاستفادة من الفرص المطروحة والمستجدة لمواصلة الوفاء بمتطلبات السوق المحلية والعالمية على المدى القريب والبعيد. ويرى محللون أن الضغوط التي تواجهها دبي ليست بدرجة خطيرة ما واجهته في 2009، ولكن كونها أكبر مركز للمال والتجارة والسياحة في المنطقة، فقد تضررت من التباطؤ الاقتصادي بدول الخليج نتيجة لهبوط أسعار النفط العالمية. وتوقفت عدة قطاعات اقتصادية في دبي بشكل شبه تام خلال تفشي فايروس كورونا، وتواجه الإمارة أشد تراجع اقتصادي منذ أزمة الديون العالمية. وتفتقر دبي إلى الثروة النفطية، كالتي تحوزها أبوظبي لتخفيف التداعيات السلبية، المنجزة عن سلسلة من العوامل عمقتها أزمة الوباء.

وأكد المكتب أن من شأن هذه الخطوة تعزيز مستويات النمو عبر رؤية موحدة تهدف للبناء على مير الوجهة المحققة وتسعى إلى الوصول بدبي إلى مستويات أفضل ضمن مختلف مؤشرات التنافسية الاقتصادية العالمية. وتأسست مجموعة دبي القابضة في عام 2004، وتضم مجموعة جميرا، ودبي للعقارات، إضافة إلى مجموعة تيكوم، التي تدرج تحتها 10 مجتمعات اقتصادية متخصصة في مقدمتها مدينة دبي للإترنت ومدينة دبي للإعلام.



وتوفر دبي القابضة البالغ حجم أصولها حوالي 130 مليار درهم (35.4 مليار دولار)، حوالي 24 ألف فرصة عمل في أكثر من 12 بلدا، وفق بيانات المجموعة المنشورة على موقعها الإلكتروني. وتدعم المجموعة العملاقة التنوع الاقتصادي للإمارة إلى جانب دورها الكبير في تقديم المبادرات مثل رؤية دبي السياحية لعام 2020 وإستراتيجية دبي للابتكار وإستراتيجية دبي الصناعية. أما شركة مراس فتتميز بمشروعات في قطاعات تجارة التجزئة والضيافة والمأكولات والمشروبات والترفيه والرعاية الصحية، فضلا عن القطاع العقاري.

دبي - قررت حكومة دبي، الثلاثاء، ضم شركة مراس القابضة ذات الأنشطة المتنوعة التي تشمل العقارات والتجارة وغيرها، إلى مجموعة دبي القابضة، لتشكل كيانا اقتصاديا ضخما. ويرى المسؤولون في دبي أن تأسيس كيان استثماري بهذا الحجم سيسهم في تحقيق تطلعات الإمارة إلى أن تصبح مركزا استثماريا رئيسا في منطقة الشرق الأوسط والعالم خلال السنوات القليلة المقبلة. وتأتي عملية دمج مجموعة كبيرة من الشركات بمليارات الدولارات ضمن كيان واحد وتحت سيطرة الحكومة لتعزيز كفاءة إدارتها وزيادة التنافسية وحل مشاير استثمارية عملاقة مستقبلا. وذكر المكتب الإعلامي لحكومة دبي أن الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الإمارات رئيس مجلس الوزراء، قرر بصفته حاكما لإمارة دبي، ضم مراس تحت مظلة مجموعة دبي القابضة، برئاسة الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم. ويتولى الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، الذي يشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعتي الإمارات ودبي العالمية إلى جانب مناصب أخرى، مهام منصبه الجديد وسط تراجع في أداء اقتصاد الإمارة. وأوضح المكتب في بيانه أن الكيان الجديد سيكون بالغ التنوع من الأنشطة الاقتصادية الحيوية والمرتبطة بشكل كبير بصناعة المستقبل، مثل التكنولوجيا والإعلام والاستثمارات المتنوعة، بما يؤهل للوصول إلى آفاق أرحب للنجاح في كافة تلك القطاعات.

أسعار الفائدة المنخفضة تدعم بيئة الأعمال في الإمارات

العام الجاري إلى نحو تسعين نقطة أساس الثلاثاء، ومن 188 نقطة إلى 43 نقطة على الأجل لمدة شهر. ويأتي التراجع على أسعار الفائدة على التعاملات بالدرهم بعد سلسلة القرارات التي اتخذها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن خفض الفائدة على الدولار خلال الأشهر الماضية والتي كان آخرها في مارس من العام الجاري. وفي ظل ارتباط العملة المحلية بالدولار الأمريكي فقد قام مصرف الإمارات بخفض سعر الفائدة على شهادتها الإيداع التي يصدرها للبنوك والتي تعد الأداة النقدية التي يستخدمها المصرف لنقل آثار تغيير أسعار الفائدة إلى النظام المصرفي في الإمارات. ويشير إلى أن المركزي أدخل في الأونة الأخيرة تعديلات على نظام تقديم أسعار الفائدة ما بين البنوك وذلك بعد التشاور مع أعضاء اللجنة الاستشارية.



مناخ مشجع للاستثمار

كلفت الاقتراض أقل ومغرية مقارنة مع الفترة السابقة. وظهرت أحدث الأرقام الصادرة عن المركزي تراجع سعر الفائدة على الأجل لمدة عام من 228 نقطة أساس في بداية العام الجاري إلى نحو 112 نقطة أساس حتى الثلاثاء. في المقابل، تراجعت أسعار الفائدة على الأجل لمدة ستة أشهر من 222 نقطة إلى 92 نقطة خلال فترة الرصد ذاتها. وتعد هذه المرة الأولى التي تتراجع فيها أسعار الفائدة على الأجل لمدة ستة أشهر دون مستوى مئة نقطة منذ عدة سنوات، بحسب ما تظهره إحصائيات مصرف الإمارات المركزي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تراجعت أسعار الفائدة على التعاملات بالدرهم بين البنوك المحلية على بقية الأجل ومنها الأجل لمدة ثلاثة أشهر الذي انخفض من 215 نقطة أساس مع بداية

أبوظبي - بدأت الإمارات تجني ثمار إستراتيجية مصرف الإمارات المركزي المتعلقة بخفض أسعار الفائدة على القروض من أجل دعم البيئة الاستثمارية في البلد الخليجي. وشهدت أسعار الفائدة على التعاملات بالدرهم بين البنوك المحلية على جميع الأجل تراجعا خلال الأيام القليلة الماضية. وقال محللون إن ذلك سينعكس بآثاره الإيجابية على أسعار الفائدة على الإقراض والتمويلات على اختلاف أنواعها وهو ما سيساهم بدوره في خفض تكلفة أنشطة الأعمال في دولة الإمارات. وتتسكل أسعار الفائدة المغربية على الإقراض عنصرا جديدا يعزز من جانبية بيئة ممارسة الأعمال في دولة الإمارات، التي تصنف من قبل المؤسسات الدولية المتخصصة بكونها أحد أهم مراكز استقبال رواد الأعمال والمستثمرين في المنطقة والعالم أجمع. وبحسب آخر تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020 الصادر عن البنك الدولي فقد حافظت دولة الإمارات على مركز ريادي وصنفت ضمن أفضل 20 اقتصادا عالميا، وحلت بالمرتبة 16 عالميا من بين 190 دولة حول العالم رصدها التقريرين. وكانت الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري شهدت قيام البنوك العاملة في الإمارات بتقديم تمويلات لقطاع الأعمال والصناعة بقيمة 12.4 مليار درهم (3.38 مليار دولار). ويؤكد المسؤولون في النظام المصرفي أن هذا الرقم مرشح لارتفاع خلال الأسابيع المقبلة بعدما أصبحت